الأمم المتحدة

TD/519/Add.1

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

Distr.: General
11 August 2016
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة عشرة

نيروبي

١٧-٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦

أزيميو نيروبي

نحن، الدول الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وقد اجتمعنا في نيروبي في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦ في إطار الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر (الأونكتاد الرابع عشر) تحت شعار "من اتخاذ القرارات إلى تنفيذ الإجراءات: التحرّك في اتجاه بيئة اقتصادية عالمية شاملة للجميع ومنصفة تخدُم التجارة والتنمية"، نتفق على الإعلان التالي المشار إليه فيما يلي باسم "أزيميو نيروبي"[(١)]، والذي يستند بشكل راسخ إلى موروث إنجازات الأونكتاد منذ إنشائه في عام ١٩٦٤، ويضع الأونكتاد على أساس قوي للدخول في مرحلة جديدة ونشطة من تاريخه لكي يسهم في تحقيق الازدهار للجميع.

١- ونشكر حكومة وشعب كينيا على استضافة الأونكتاد الرابع عشر، وعلى حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة.

٢- ونشير إلى أن كينيا استضافت ممثلي المجتمع الدولي للمرة الأولى قبل ٤٠ عاماً مضت، لدى انعقاد الدورة الرابعة للأونكتاد في نيروبي عام ١٩٧٦، عندما كانت البلدان النامية تسعى إلى إرساء نظام اقتصادي دولي جديد لفائدة الجميع، وتطلب "أن يصدر على أقل تقدير ميثاق من نيروبي لإرساء نظام اقتصادي جديد ودولي حقاً"[(٢)].

٣- ونؤكد من جديد التزامنا بالأونكتاد. وسيُعزز الدور المهم للأونكتاد بوصفه مركز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية

(١) *أزيميو* في اللغة السواحيلية تعني إعلان.

(٢) انظر بيان السيد مزي جومو كينياتا، رئيس كينيا، الذي ألقاه في حفل افتتاح الأونكتاد الرابع في نيروبي في ٥ أيار/مايو ١٩٧٦، في *Proceedings of the United Nations Conference on Trade and Development, Fourth session, Nairobi*, vol. 1, *Report and Annexes* (United Nations publication, Sales No. E.76.II.D.10), annex III, p. 96.

GE.16-13945(A)

1613945

الرجاء إعادة الاستعمال

والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، استناداً إلى دعائم عمله الثلاث المتمثلة في بناء توافق الآراء، والبحث والتحليل، والمساعدة التقنية، من أجل بلوغ الهدف العام المتمثل في تحقيق الازدهار لفائدة الجميع.

٤- ونؤيد المقررات التي اتخذها الأونكتاد الثالث عشر، ونحث الدول الأعضاء في الأونكتاد على تنفيذ مافيكيانو نيروبي[٣] تنفيذاً كاملاً، الأمر الذي يضع الأونكتاد على أساس متين لضمان تحقيق الازدهار لفائدة الجميع.

٥- ونسلم بأن الأونكتاد الرابع عشر هو أول مؤتمر رئيسي للأمم المتحدة في مجال التجارة والتنمية منذ النتائج البارزة التي تحققت في عام ٢٠١٥. وينبغي للأونكتاد أن يغتنم الفرصة للاضطلاع بدور قيادي في رسم الطريق صوب الانتقال من اتخاذ القرارات إلى تنفيذ الإجراءات. ونشدد على الدور الهام للأونكتاد في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي خطة تنمية ذات طابع تحويلي وعالمي تشدد على تحقيق الازدهار لفائدة الجميع، فضلاً عن دوره فيما يخص الجوانب ذات الصلة بالنتائج الرئيسية الأخرى التي تحققت في الماضي القريب وتشمل خطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية؛ واتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، على النحو الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في دورته الحادية والعشرين؛ وإعلان نيروبي الوزاري لمنظمة التجارة العالمية. وينبغي أن ينصب تركيز الأونكتاد على معالجة التحديات التجارية والإنمائية التي تواجه جميع البلدان النامية في جميع المناطق، وخصوصاً تلك التي لديها احتياجات محددة، مثلما هو الحال في أفريقيا، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦- ونعترف بأن العالم قد شهد على مر السنين انخفاضاً في مستوى الفقر المدقع على الصعيد العالمي، وتطورات إيجابية أخرى، على الرغم من عدم تقاسمها بالتساوي. إن فوائد العولمة، مقترنة بالتحسن العام في إدارة الاقتصاد الكلي، قد ساعدت في دمج العديد من البلدان النامية في الاقتصاد العالمي.

٧- ومع ذلك، ما زال العالم يواجه الآثار المستمرة للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وشبح تباطؤ النمو لفترة طويلة في بعض البلدان، والتحديات التي تطرحها التكنولوجيات الجديدة أمام العمل واستحداث فرص التوظيف في المستقبل، وعودة ظهور عدم القدرة على تحمل أعباء الديون، والتقلبات المستمرة في أسعار السلع الأساسية، وزيادة اتساع مستويات التفاوت في الدخل والثروة، وتدفقات الهجرة غير المسبوقة، فضلاً عن التحديات الناشئة عن تغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي وأمن الطاقة، وما يرتبط بذلك من عدم استقرار اقتصادي وسياسي واجتماعي.

٨- ويتيح الأونكتاد الرابع عشر فرصة للتطلع إلى الأمام نحو وضع خطة تنمية عالمية وشاملة. وما زلنا نواجه عدم تكافؤ في توزيع الموارد والفرص على الصعيد العالمي، لكننا اليوم في

(٣) *مافيكيانو* في اللغة السواحيلية تعني توافق الآراء.

وضع أفضل لاتخاذ إجراءات ملموسة يمكن أن تعالج أوجه التفاوت داخل البلدان والشعوب وفيما بينها. ففي عام ٢٠١٥، اتفق قادة العالم على كيفية جعل المجتمع الدولي في وضع أفضل يمكنه من التصدي لبعض التحديات العالمية الأكثر إلحاحاً. وهذه الاتفاقات والنتائج الجماعية توفر خطة تبيّن الكيفية التي ينبغي أن يكون عليها الاقتصاد والمجتمع والبيئة العالمية في عام ٢٠٣٠. كما توضح النتائج وسائل التنفيذ التي سيسترشد بها العمل الجماعي العالمي المتعلق بالتنمية لفترة السنوات الخمس عشرة المقبلة. ومن شأن هذه الاتفاقات، إذا نفذت بشكل فعال، أن تساهم في تلبية التطلعات المشتركة المتمثلة في تحقيق الازدهار والكرامة وكوكب أفضل للجميع.

٩- ونسلم بأن الأنشطة الاقتصادية ينبغي أن تكون في خدمة الأشخاص. وينبغي لأي استراتيجية للنمو والتنمية أن تستهدف النهوض بكل إنسان وإعطاء الأسبقية لعمل الإنسان.

١٠- ونعترف أيضاً بأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب وتعزيز ريادتهم للأعمال، أمر حيوي لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي والإنتاجية بصورة ملحوظة لأجيال الحاضر والمستقبل. ونكرر تأكيد ضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بوسائل منها اتخاذ إجراءات واستثمارات محددة الهدف لدى صياغة وتنفيذ جميع السياسات المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

١١- ونشدد على أهمية تعزيز الشراكات العالمية من أجل القضاء على الفقر وعدم التخلي عن أحد. وفي هذا الصدد، نؤكد مجدداً أهمية التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على الصعيدين الإقليمي والدولي، مع مراعاة أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلاً عن التعاون بين بلدان الشمال والجنوب بل مكملاً له. وندرك كذلك أهمية الشراكات بين واضعي السياسات وأصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة.

١٢- ونشكر الأمين العام للأونكتاد على تقريره المقدم إلى المؤتمر. فقد أسهم التقرير في إثراء مناقشاتنا وفي بلورة قضيتنا المشتركة المتمثلة في المضي قدماً نحو تنفيذ مختلف المسائل، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا.

١٣- ونشدد على أهمية الأحداث الرئيسية للأونكتاد الرابع عشر، بما في ذلك مؤتمر قمة قادة العالم، ومنتدى الاستثمار العالمي الخامس، ومنتدى المجتمع المدني، والمنتدى العالمي السابع للسلع الأساسية، وعلى وجه الخصوص المنتدى العالمي للشباب الذي انعقد للمرة الأولى. إن تنوع القضايا المواضيعية والمشاركة يعزز مبدأ الشراكة، مع الاعتراف بالرؤية والمنظور العابرين للأجيال على نحو ما ينادي به عالم اليوم.

١٤- ونرحب بإعلان الأونكتاد الرابع عشر رسمياً عن مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع. فهي توفر نهجاً جديداً لتنمية التجارة من خلال التبادلات الإلكترونية والسماح للبلدان النامية بالوقوف بسهولة على عروض المساعدة التقنية من أجل بناء القدرات في مجال الاستعداد للتجارة الإلكترونية، وتمكين الجهات المانحة من الحصول على صورة واضحة للبرامج التي يمكن تمويلها.

١٥- ونسلم بأن الأونكتاد الرابع عشر خطوة هامة في تعزيز التعددية ونظام اقتصادي دولي يعترف بالترابط بين التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية. ونشيد بالأونكتاد لما قدمته من مساهمة كبيرة منذ إنشائه في عام ١٩٦٤ بغية تعزيز الخطاب العالمي بشأن التنمية وتعزيز الاندماج المفيد للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد التزامنا بالأونكتاد وبتنشيط آليته الحكومية الدولية لكي يواصل عمله كحاضنة هامة للأفكار، بما في ذلك لفائدة العمل الجماعي العالمي.

١٦- ونؤكد مكانة التجارة الدولية كمحرك للنمو الاقتصادي الشامل، والقضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة، ولذلك نواصل الترويج لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف ذي طابع عالمي ويستند إلى قواعد ويكون منفتحاً وشفافاً ويمكن التنبؤ به ويتسم بعدم التمييز والإنصاف. ونجدد التزامنا بمواصلة بذل الجهود الإيجابية الرامية إلى ضمان حصول البلدان النامية الأعضاء، ولا سيما أقل البلدان نمواً، على نصيب من نمو التجارة العالمية يتناسب مع احتياجات تنميتها الاقتصادية، وعدم المساس بأحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية. وفي هذا الصدد، ندعو إلى تعزيز التكامل بين عمل الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية وغيرهما من الوكالات ذات الصلة، بهدف الاستفادة من جميع الإمكانات الإنمائية للتجارة. إن انضمام البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، إلى منظمة التجارة العالمية من شأنه أن يعزز عالمية نظام التجارة.

١٧- إن الاستثمار، ولا سيما في تطوير الهياكل الأساسية، يشكل مسألة حاسمة الأهمية فيما يتعلق بتنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة. ونشدد على أهمية الاستثمار وتطوير المشاريع من أجل تعزيز القدرات الإنتاجية اللازمة لتحويل الاقتصادات. ومن الضروري تهيئة مناخ استثمار سليم بغية اجتذاب تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي وتشجيع الاستثمار المحلي ودعم التنمية المستدامة. وندعو الأونكتاد إلى مواصلة تطوير أنشطته الرامية إلى تعزيز وتيسير الاستثمار وريادة المشاريع لأغراض التنمية المستدامة.

١٨- وندرك الآثار السلبية للديون التي لا يمكن تحملها على التنمية، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية، ونقر بالحاجة إلى مساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون على الأمد الطويل من خلال الإدارة السليمة للديون واعتماد سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون، وتخفيف عبء الديون وإعادة هيكلتها، حسب الاقتضاء، ومعالجة مسألة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بغية إخراجها من حالة المديونية الحرجة. ونشير إلى أن على المدينين والدائنين العمل معاً لمنع حدوث حالات الديون التي لا يمكن تحملها وإيجاد حلول لها، كما أن الإبقاء على مستويات ديون يمكن تحملها يقع على عاتق البلدان المقترِضة، ونؤكد مجدداً أن على الجهات المقرضة أيضاً مسؤولية تقديم القروض بطريقة لا تقوّض قدرة بلد بعينه على تحمل الديون.

١٩- ونؤيد تعبئة جميع وسائل التنفيذ – الموارد المالية والبشرية والتكنولوجيا وبناء القدرات، بما في ذلك من خلال المساعدة التقنية – من أجل التنفيذ الكامل على جميع مستويات

للالتزامات المتعددة الأطراف والأهداف المتفق عليها في عام ٢٠١٥. ولذلك، نعيد تأكيد أهمية إقامة تعاون أقوى بين بلدان الشمال والجنوب باعتباره أمراً أساسياً لنجاح تنفيذ مختلف النتائج الصادرة عن مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة، ولا سيما خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومع الاعتراف بالحاجة إلى تعزيز تعبئة الموارد على جميع المستويات، بما في ذلك من المصادر العامة والخاصة، نؤكد مجدداً الحاجة إلى الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، من جانب بعض البلدان المتقدمة، بما في ذلك تحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، على نحو ما اعتُمد في قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، وتخصيص نسبة ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً، تمشياً مع برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول) في أيار/مايو ٢٠١١.

٢٠- ونكرر تأكيد أن كل بلد يتحمل في المقام الأول المسؤولية عن تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وأنه ليس من قبيل المغالاة التشديد على دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وسنحترم الهامش السياساتي الخاص بكل بلد وقيادته في سياق تنفيذ سياسات القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، مع التمسك بالقواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة.

٢١- إن إنجازاتنا في نيروبي وأعمالنا الرامية إلى تعزيز الدور الهام للأونكتاد كمركز تنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، تعكس اقتناعنا المشترك بأن الأونكتاد سيساعد، عن طريق تعزيز دوره الإنمائي وتأثيره وفعاليته المؤسسية، في فتح صفحة جديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية، وفي دعم توافق الآراء الجديد من أجل التنمية. فدعونا نمضي قدماً بهذه الروح إلى الأونكتاد الخامس عشر، ونمهّد الطريق نحو عام ٢٠٣٠ مسترشدين بأزيميو نيروبي ومافيكيانو نيروبي.